سمو ولي العهد مخاطبا قمة الدوحة:

ننتظر قرارات بناءة لدعم الموقف الفلسطيني والحفاظ على هوية القدس

- نطالب العراق بالامتثال الكامل للقرارات الدولية دون انتقاء ولا مماطلة
- حريصون على استقلال وسيادة ووحدة العراق ومواصلة السعي لرفع المعاناة عن العراقيين
- نرفض الحملات غير المبررة من منظمات تستخدم عالمية حقوق الانسان ذريعة للتدخل في شؤون الدول
- الارهاب خروج فاضح عن تعاليم شريعتنا وانتهاك صارخ لقيمنا واعرافنا وتراثنا
- لنعمل بجد كي نكون عنصرا مؤثرا وليس مستقبلا ومنفذا للعولمة
- عازمون على مواصلة برنامجنا للتنمية الريفية ومكافحة التصحر في الساحل الافريقي
- نقترح زيادة رأسمال البنك الاسلامي الى ١٧ بليون دينار
- سلام البوسنة مازال يحتاج لرعاية المجتمع الدولي وتعقب ومحاكمة مجرمي الحرب
- لتتضافر الجهود لوقف العدوان على الشيشان وحل النزاع سلميا
- نناشد القادة الافغان انهاء الاقتتال ووضع مصلحة وطنهم فوق اي اعتبار

○ فهيم الحامد (موفد عكاظ الى القمة)

□ اعرب صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني عن امله في خروج قمة الدوحة بقرارات بناءة تشكل دعما للموقف الفلسطيني وتمكينه من استعادة حقوقه المشروعة واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

كما اعرب سموه في كلمته في الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الاسلامي عن ثقته في ان القمة سوف تتخذ خطوات اساسية لمواجهة الجهود الرامية الى دعم المحافظة على الهوية الاسلامية للقدس الشريف ومساعدة اخواننا في الاراضي الفلسطينية لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة.

واكد سمو الامير عبدالله على ضرورة الا تغفل الدول الاسلامية وهي تعد خطط واستراتيجيات المرحلة القادمة عن اهمية اقامة هذه الخطط والاستراتيجيات على ركائز صعبة تكفل عدم قيام اي بلد بالاعتداء على بلد آخر او تهديد أمنه وسيادته كما حصل بالنسبة للغزو العراقي لدولة الكويت.

وقال سموه لذلك نحن في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي ما زلنا معنيين بضرورة ان يمتثل العراق بشكل تام لقرارات مجلس الامن الدولي وقرارات المنظمة والتي صدرت في هذا الصدد دون انتقاء او مماطلة.

واكد سموه موقف المملكة الثابت من الحفاظ على استقلال وسيادة العراق ووحدة اراضيه وسلامته الاقليمية ومواصلة السعي نحو رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق.

قال سموه ان العراق مطالب اليوم كما طالبناه بالامس اثبات حسن نواياه السلمية عن طريق التجاوب الدقيق والامين مع القرارات والمبادرات العربية والدولية والتعاون التام مع الامم المتحدة ولجانها المعنية بالشأن العراقي والآثار المترتبة على الغزو العراقي لدولة الكويت الشقيقة.

ودعا سموه الى العمل على ايقاف حملة بعض المنظمات غير الحكومية تحت مسمى حقوق الانسان على المملكة مؤكدا ان هذه الحملات غير مبررة.. ودعا ايضا الى التأكيد على عدم استخدام عالمية حقوق الانسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والانتقاص من سيادتها الوطنية وتأكيد حق الدول في التمسك بالخصوصيات الدينية والاجتماعية والثقافية.

واشار سموه الى ان ظاهرة العنف والارهاب الدولي خروج فاضح عن تعاليم شريعتنا الاسلامية السمحة وانتهاك صارخ لقيمنا واعرافنا وموروثنا.

واقترح سموه زيادة رأس مال البنك الاسلامي من ٦ بلايين دينار اسلامي الى ١٠ بلايين دينار اسلامي وزيادة رأس المال المكتتب به من ٤,١ بلايين دينار الى ٧ بلايين دينار.

واكد عزم المملكة على مواصلة برنامجها للتنمية الريفية ولمكافحة الجفاف والتصحر في بلدان الساحل الافريقي.. وفيما يلي نص كلمة سموه:

نص الكلمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في محكم كتابه: ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾. والصلاة والسلام على رسوله الامين القائل «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»..

وبعد:

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر

اصحاب الجلالة والسمو والفخامة رؤساء الوفود،

صاحب المعالي الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي،

اصحاب المعالي والسعادة اعضاء الوفود،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي في هذه المناسبة الكريمة ان احمل اليكم تحيات اخيكم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، وتمنياته بأن يوفق الله سبحانه وتعالى جمعكم هذا لما فيه الخير والسداد. كما يسعدني ان اتقدم بعميق الشكر ووافر التقدير الى صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على ما لقيناه منذ وصولنا هذا البلد المضياف من حرارة اللقاء وحسن الوفادة، وان اشيد بما بذله سموه ومساعدوه من جهود كبيرة للاعداد لهذا المؤتمر، داعيا المولى – جلت قدرته – ان يحقق لهذا اللقاء النجاح المأمول له وان يرقى الى مستوى التطلعات التي تعقدها الامة الاسلامية على قادتها اللذين يجتمعون هنا اليوم.

كما اود ان اتقدم بالشكر الجزيل الى فخامة الرئيس الاخ السيد محمد خاتمي رئيس جمهورية ايران الاسلامية رئيس مؤتمر القمة الاسلامي الثامن، مقدرا لفخامته ما بذله من جهود دائبة في متابعة اعمال المؤتمر خلال فترة رئاسته للقمة الاسلامية.

الدعم الحقيقي

ايها الاخوة

ان من اهم واجباتنا في هذا اللقاء استعراض اوضاعنا الراهنة، ومشاكلنا القائمة، وهانحن اليوم نجتمع واخواننا في الاراضي الفلسطينية يعانون من اوضاع صعبة ومأساوية وجرائم وحشية نتيجة الحرب التي يشنها العدو الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، مما ادى الى سقوط اكثر من مائتي شهيد واكثر من عشرة آلاف جريح بين المواطنين الفلسطينيين العزل. ان هذا العدوان يمثل انتهاكا صريحا لحقوق الشعب الفلسطيني وخرقا فاضحا لكل المواثيق والمعاهدات الدولية، ونتيجة لتلك العمليات العسكرية الوحشية الاسرائيلية، فقد واصل ابناء الشعب الفلسطيني انتفاضته المباركة ضد هذا العدوان الوحشي الذي يستهدف فرض الامر الواقع وتهويد المدينة المقدسة. واننا اذ نحيي انتفاضة الاقصى المباركة ونترحم على ارواح الشهداء الابرار، لنؤكد دعمنا ومساندتنا لاخواننا في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الاطار، فقد تبنى مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي انعقد في القاهرة مؤخرا اقتراح المملكة العربية السعودية انشاء صندوقين برأسمال قدره مليار دولار من اجل المحافظة على الهوية العربية والاسلامية للقدس ولدعم انتفاضة الاقصى المباركة، حيث ساهمت المملكة العربية السعودية بمبلغ «٢٥٠» مليون دولار في هذين الصندوقين.

واننا لعلى ثقة ان جمعكم هذا سوف يتخذ خطوات اساسية لمواصلة الجهود الرامية الى دعم المحافظة على الهوية الاسلامية للقدس الشريف ومساعدة اخواننا في الاراضي الفلسطينية لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة. كما نأمل ان تسفر مداولاتنا في هذا الشأن عن قرارات بناءة تشكل دعما للموقف الفلسطيني وتمكينه من استعادة حقوقه المشروعة واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وتمكنه ايضا من استعادة بقية الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الجولان العربي السوري المحتل الى خط الحدود القائمة في الرابع من يونيو ١٩٦٧م تنفيذا للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، والانسحاب الكامل من لبنان وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٤٢٥.

الامتثال العراقي للقرارات الدولية

أيها الاخوة

اذا كنا نقف اليوم على مطلع حقبة جديدة من الزمن للتعاون الدولي بوجه عام في مختلف المجالات، وعلى صعيد مسيرة العمل الاسلامي بوجه خاص، تستدعي منا صياغة خطط واستراتيجيات المرحلة القادمة بما يتواءم مع حقائق الاوضاع الدولية الجديدة فانه يتعين علينا في الوقت نفسه الا نغفل عن اهمية اقامة هذه الخطط والاستراتيجيات على ركائز صلبة تكفل عدم قيام اي بلد بالاعتداء على بلد آخر او تهديد امنه وسيادته كما حصل بالنسبة للغزو العراقي لدولة الكويت. ولذلك فنحن في اطار منظمة المؤتمر الاسلامي مازلنا معنيين بضرورة ان يمتثل العراق بشكل تام لقرارات مجلس الامن الدولي وقرارات هذه المنظمة والتي صدرت في هذا الصدد دون انتقاء او مماطلة. واود في هذا الصدد ان اؤكد هنا باسم المملكة العربية السعودية موقفها الثابت من المحافظة على استقلال وسيادة العراق ووحدة اراضيه وسلامته الاقليمية ومواصلة السعي نحو رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق، وهو الامر الذي نوليه كل اهتمام وحرص. وانطلاقا من ذلك، تقدمت المملكة بمبادرة اتخذتها الجامعة العربية كأساس لمبادرة عربية شاملة لرفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق، الا ان العراق مع الاسف قام برفضها. ان العراق مطالب اليوم كما طالبناه بالامس اثبات نواياه السلمية عن طريق التجاوب الدقيق والامين مع القرارات والمبادرات العربية والدولية والتعاون التام مع الامم المتحدة ولجانها المعنية بالشأن العراقي والآثار المترتبة على الغزو العراقي لدولة الكويت الشقيقة.

سلام البوسنة والهرسك

أيها الاخوة

على إثر التوقيع على اتفاقية «دايتون» للسلام والتي وضعت حدا لموجة العنف والدمار التي رافقت العدوان الصربي على البوسنة والهرسك، دخلت قضية البوسنة والهرسك مرحلة جديدة. غير انه يجب الا يغيب عن اذهاننا ان السلام في البوسنة والهرسك مازال يحتاج لرعاية المجتمع الدولي ريثما ترسخ جذوره، كما انه من الضرورة بمكان التأكيد على اهمية تعقب مجرمي الحرب ومحاكمتهم من جراء ما اقترفوه من جرائم ضد الانسانية وعدم السماح لهم بممارسة دور في الحياة السياسية مستقبلا واعتبار القبض عليه مسؤولية دولية يجب عدم التهاون بشأنها. مع التأكيد على اهمية اعادة تعمير البوسنة وتقديم الدعم اللازم لهذا البلد ليتمكن من اجتياز محنته وصعوباته الاقتصادية.

ايها الاخوة

لقد سبق لحكومة بلادي ان اعلنت عن ترحيبها بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن اقليم كوسوفا، آملة ان تلتزم حكومة يوغسلافيا بنصوص هذا الاتفاق، ومنح اقليم كوسوفو حكما ذاتيا يكفل الحقوق المشروعة لسكانه الالبان المسلمين، ونهيب بالمجتمع الدولي العمل على تقديم المسؤولين عن اعمال الابادة والتطهير العرقي لمحاكمة عادلة من جراء ما اقترفوه من جرائم ضد الانسانية.

وقف العدوان على الشيشان

ايها الاخوة

ان ما يتعرض له اخوتنا في الشيشان من قتل وتهجير وتدمير لبيوتهم وممتلكاتهم بل ومن حرب ابادة وتصفية شاملة تستهدف اقتلاعهم من وطنهم وديارهم قد ملأ قلوبنا بالاسى والحزن فقد أدت تلك الممارسات اللاانسانية الى نزوح وتهجير الآلاف من الشيوخ والنساء والاطفال الشيشانيين من ديارهم وقراهم الى المناطق المجاورة، وهم يواجهون حاليا اوضاعاً انسانية صعبة. ومن هذا المنطلق فقد اولت حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز اهتماما خاصا بالوضع المأساوي في الشيشان وبادرت بتقديم المساعدات الانسانية العاجلة لهم مساهمة منها في تخفيف معاناتهم الانسانية. ان ما تعرض له شعب الشيشان المسلم من ممارسات لا انسانية في الشيشان من قبل القوات الحكومية يخالف بشكل سافر جميع المبادئ والقيم الدينية والانسانية، ويمثل استخفافا شديدا بأرواح المدنيين الابرياء، ويتجاهل تماما المعاهدات والاتفاقيات الدولية خصوصا اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م الخاصة بحماية السكان المدنيين زمن الحرب، الامر الذي يتطلب منا تضافر الجهود من اجل ايقاف هذه الانتهاكات من منطلق الشعور بالمسؤولية المشتركة في الدفاع عن العدالة ومبادئ حقوق الانسان، ويتطلب من جانب آخر ضرورة تجاوب الحكومة الروسية مع النداءات الدولية لوقف هذه الاعمال غير المبررة ضد شعب الشيشان والعودة الى المفاوضات وحل النزاع بالطرق السلمية وذلك حفاظا على الارواح البريئة وحقنا للدماء وتجنبا للمزيد من الخراب والدمار.

وقف الاقتتال في افغانستان

ايها الاخوة

ان ما يجري في افغانستان بين مختلف الفصائل الافغانية لا يمكن ان يبعث في نفس اي مسلم مخلص الا الشعور بالألم والحسرة من جراء النزاع الدائر بين الاشقاء هناك، بالرغم من كل الجهود المخلصة التي بذلت ومن بينها ما بذلته حكومة خادم الحرمين الشريفين من مساع بغية تحقيق المصالحة الوطنية في ربوع هذا البلد الشقيق، وكذلك ايضا ما بذلته منظمة المؤتمر الاسلامي مؤخرا من مساع في هذا الصدد والتي لم تسفر ايضا عن تحقيق النتائج المرجوة في وقف نزيف الدم بين الاشقاء. وانا نناشد اخواننا القادة الافغان التوصل الى اتفاق لانهاء الاقتتال والصراع الدامي ووضع مصلحة وطنهم فوق كل اعتبار، للحفاظ على وحدة البلاد وسلامتها الاقليمية والوطنية، وليتمكن شعب افغانستان الشقيق من الالتفات الى التعمير والبناء والتنمية واستعادة دوره ومكانته المرموقة في العالم.

التزام الصوماليين باتفاق جيبوتي

أيها الاخوة

اننا نرحب بنتائج مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال الذي عقد في جيبوتي اوائل مايو ٢٠٠٠م برعاية فخامة الرئيس الجيبوتي والنجاح الذي حققه المؤتمر الهادف الى تحقيق الامن والمصالحة الوطنية في الصومال والذي اسهم في عودة الاوضاع الى طبيعتها. ونأمل من كافة الفصائل الصومالية الالتزام بنتائج مؤتمر جيبوتي وان يكون ذلك بداية الطريق لتحقيق الامن والاستقرار في الصومال.

الاحتلال الارمني لاراض اذربيجانية

من ناحية اخرى فاننا نتابع ايضا التطورات الناجمة عن الصراع الدائر بين دولة عضو في منظمتنا وهي جمهورية اذربيجان مع جمهورية ارمينيا والذي نتج عنه احتلال ارمينيا لجزء من اراضي اذربيجان. واننا في الوقت الذي نرى في هذا الاحتلال خروجا على مبدأ عدم جواز حيازة الاراضي بالقوة العسكرية او استخدام القوة في حل المنازعات لنؤكد ضرورة انسحاب القوات الارمينية من الاراضي الاذربيجانية ونقل الموضوع الى طاولة المفاوضات سعيا الى التوصل الى تسوية عادلة تحفظ لشعب اذربيجان حقوقه المشروعة.

التفاوض حول كشمير

ايها الاخوة

مازالت قضية النزاع الباكستاني – الهندي حول جامو وكشمير تشكل مصدر توتر وعدم استقرار بين الدولتين الجارتين باكستان والهند لاسيما في اعقاب التصعيد العسكري الاخير بين البلدين الذي ينذر باحتمال حدوث مواجهة مسلحة بينهما. وفي هذا الاطار فقد تابعت حكومة المملكة العربية السعودية ولاتزال تتابع بقلق بالغ استمرار تدهور الوضع في جامو وكشمير، ولايسعنا في هذا الشأن الا ان نؤكد على اهمية مواصلة اتصالات البلدين لانهاء النزاع القائم بينهما حول جامو وكشمير واي مواضيع اخرى معلقة بينهما. كما نأمل مواصلة الجهود على الصعيدين الاسلامي والدولي لحث الطرفين للوصول الى حل تفاوضي لمشكلة كشمير وفقا لقرارات الامم المتحدة التي تكفل لشعب جامو وكشمير ممارسة حقه في تقرير المصير، ونتطلع الى ايجاد الحل السلمي المنشود لهذه القضية بالطرق الودية والسلمية.

اتفاق سلام مورو

بالرغم من توقيع اتفاقية السلام بين الجبهة الوطنية لتحرير مورو وحكومة الفلبين، الا ان منطقة جنوب الفلبين لاتزال تشهد من حين لآخر مواجهات عنيفة بين الحكومة الفلبينية وبعض الفصائل الاسلامية هناك، ونأمل ان يؤدي اتفاق السلام الى تحقيق الامن والاستقرار والتنمية خاصة في مناطق جنوب الفلبين، ونحث الجانبين على اتخاذ الخطوات اللازمة للمضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام لتوفير الظروف الملائمة من اجل التنمية والاستقرار في جنوب الفلبين، كما نحث الحكومة الفلبينية على الانهاء الفوري لهجومها العسكري ضد جبهة تحرير مورو الاسلامية وعلى ايجاد حل سلمي للمشكلة القائمة هناك.

حقوق الاقليات المسلمة

ايها الاخوة

لا استطيع ان أترك موضوع التحديات السياسية المحيطة بامتنا الاسلامية دون ان اوجه عناية المؤتمر الموقر الى مأساة الاقليات الاسلامية في عدد من الدول، واذا كان من حق كل دولة ان تطلب من مواطنيها الولاء، فمن حق الاقليات المسلمة ان تعيش ايضا في سلام متمتعة بالمساواة في الحقوق والواجبات، دون ان تفتن في دينها او يحال بينها وبين ممارسة شعائرها او تسلب هويتها الثقافية المتميزة، ولاشك ان اهتمام مؤتمركم بهذه المشكلة على المستوى الجماعي واهتمام كل دولة منها على المستوى الفردي كفيل بان يؤدي الى توفير الظروف الملائمة كي تتحمل الدول المعنية مسؤولياتها في الحفاظ على حقوق الاقليات المسلمة على قدم المساواة مع سائر المواطنين فيها.

عالمية حقوق الانسان

ايها الاخوة

ان الاهتمام المتنامي بحقوق الانسان وصل الى مراحل متقدمة، الامر الذي يستدعي ضرورة المساهمة والمشاركة في الانشطة لاثراء مفاهيم حقوق الانسان من خلال الاستفادة من القيم الانسانية التي تضمنتها الاديان والحضارات في سبيل حياة افضل للانسان وتحقيق بيئة كريمة له. ولذلك فان المملكة العربية السعودية تشارك بقية دول منظمة المؤتمر الاسلامي في العمل على تعزيز عالمية حقوق الانسان، فبعد مرور عشرة اعوام على اعتماد اعلان القاهرة لحقوق الانسان في الاسلام، وتمشيا مع الدعوة لاثراء عالمية حقوق الانسان من خلال اتفاقيات تعزيز التعاون الاقليمي، فقد اعتمدت منظمة المؤتمر الاسلامي قرارا يقضي بالبدء في صياغة صكوك اسلامية لحقوق الانسان تكون رافدا وسندا للجهة الدولية في هذا المجال، وهي صكوك سوف تؤكد على ضرورة حماية حقوق الفرد والمجتمع.

نرفض هذه الحملات

ايها الاخوة

ان الحملة الشرسة التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية من قبل بعض المنظمات غير الحكومية والتي تتناول الشريعة الاسلامية تحت شعار مسمى حماية حقوق الانسان، ترتكز في الاساس على المطالبة بالغاء تطبيق الحدود والعقوبات الشرعية، الامر الذي يتطلب منا العمل على ايقافها بوصفها حملات غير مبررة، والتأكيد على عدم استخدام عالمية حقوق الانسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والانتقاص من سيادتها الوطنية، وتأكيد حق الدول في التمسك بالخصوصيات الدينية والاجتماعية والثقافية التي تشكل موروثات وروافد تسهم بدورها في اثراء المفاهيم العالمية المشتركة لحقوق الانسان.

الارهاب خروج فاضح عن شريعتنا

أيها الاخوة

لايسعني ونحن نستعرض الاوضاع العامة على امتداد الساحة الدولية الا ان اشير الى ظاهرة العنف والارهاب الدولي التي هي خروج فاضح عن تعاليم شريعتنا الاسلامية السمحة وانتهاك صارخ لقيمنا واعرافنا وتراثنا، ولم تؤد هذه الظاهرة الا الى الاضطراب والتخريب والنيل من امن الدول واستقرارها لتحقيق اغراض ومرامي اعداء امتنا، ولهذا فقد اعتمدت منظمة المؤتمر الاسلامي معاهدة اسلامية لمكافحة الارهاب الدولي، وبادرت المملكة العربية السعودية بالتوقيع على هذه المعاهدة، ايمانا منها باهمية القضاء على الارهاب بكافة اشكاله وصوره، آملا ان تحذو بقية الدول الاعضاء حذو المملكة في التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة لتدخل حيز التنفيذ، مما سيعكس عزمنا في اطار احترام الشرعية على القضاء على الارهاب بكافة اشكاله وممارساته.

نحن والعولمة

أيها الاخوة

لقد مضى على انشاء منظمتنا المباركة ما يزيد عن الثلاثين عاما، عملت خلالها بجهود حثيثة لتكون مجموعة متجانسة في عالم التكتلات الاقتصادية، وما احوجنا ونحن نتدارس هموم عالمنا الاسلامي والتحديات التي تواجهها امتنا من ان نولي موضوع المتغيرات الاقتصادية المتلاحقة اهمية خاصة. ففي غمار النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي لانستطيع ان نعيش بمعزل عنه، وفي ظل وجود هذا التيار القوي للعولمة، وما ينادي به من فتح الحدود وازالة العوائق امام حركة السلع والافكار ورؤوس الاموال، يصبح لزاما علينا ان نعمل بجد نحو انتهاج واتخاذ سياسات واضحة وثابتة تجعل منا عنصرا مؤثرا في هذا التوجه، وليس فقط مستقبلا ومنفذا له دون مراعاة لخصوصيات دولنا، وبالتالي ضرورة تحديد وتشكيل مواقف محددة لدولنا مدروسة ومستندة الى واقع وأسس متينة لدعم اقتصادنا والدفاع عنها في المحافل الدولية، واستمرار العمل على تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بيننا من خلال العمل على استكمال متطلبات تحرير التجارة وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، واعطاء الزخم اللازم لتفعيل عمليات الاستثمار والمشروعات المشتركة بين بلداننا الاعضاء.

زيادة رأس مال البنك الاسلامي

ايها الاخوة

تعلمون اهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين دولنا والدور الهام الذي يقوم به البنك الاسلامي للتنمية في دعم التنمية والعلاقات المالية والتجارية بين دوله الاعضاء. لقد اسهم البنك بفاعلية في جهود التنمية حيث طور من طريقة عمله ومجالات دعمه للدول الاعضاء، ونحن اذ نبارك جهود البنك نعلم ان التطورات الاقتصادية واحتياجات التنمية وتطوير الآليات المالية بين دولنا تتطلب من البنك زيادة التمويل الذي يقدمه لدوله الاعضاء، الا ان رأس مال البنك سيصبح قريبا غير كاف لتلبية هذا الطلب ولكي يواصل البنك اسهامه في جهود التنمية، فاننا نقترح زيادة رأس مال البنك من ٦ بلايين دينار اسلامي الى ١٠ بلايين دينار اسلامي وزيادة رأس المال المكتتب به من ٤,١ بلايين دينار اسلامي الى ٧ بلايين دينار اسلامي على ان تكون كامل الزيادة في رأس المال المكتتب به على شكل اسهم تحت الطلب. وهذا الاقتراح سيمكن البنك بحول الله من الاستمرار خلال السنوات القادمة في جهوده المباركة لدعم التنمية في بلداننا الاسلامية بدون اللجوء الى استدعاء ما اكتتب فيه من رأس مال الا في حالة الضرورة، كما نرى تكليف مجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية بوضع الترتيبات اللازمة لتحقيق ذلك.

سنواصل برنامج تنمية الساحل الافريقي

أيها الاخوة

ان امامنا مسؤولية محددة في معالجة مشاكل العالم الاسلامي الاقتصادي واشير على وجه الخصوص الى الدول الاقل نموا، ودول الساحل الافريقي التي عانت وتعاني من مشاكل القحط والجفاف طيلة العقد الماضي وانسجاما مع رغبة المملكة في التخفيف من مديونية الدول الاعضاء في منظمتنا فقد بادرت الى الغاء الديون الحكومية المستحقة على الدول الاقل نموا، ونتطلع بأن تعيد الدول المتقدمة النظر في برامجها التنموية، وبما ينسجم والواقع الاقتصادي العالمي، حتى لا تعود الدول الاسلامية الاقل نموا مجددا لدوامة الفقر والجوع وتراكم الديون، وفي اطار الاسهام في التخفيف من معاناة اخوتنا في دول الساحل الافريقي. يسعدني ان أؤكد لمؤتمركم هذا عزم المملكة العربية السعودية على مواصلة برنامجها للتنمية الريفية ولمكافحة الجفاف والتصحر في بلدان الساحل الافريقي، حيث انتهت المملكة من المرحلتين الاولى والثانية من برنامجها لتزويد دول الساحل الافريقي بالمياه، وشرعت الآن في تنفيذ المرحلة الثالثة منه وبنفس الاسلوب الذي تم به تنفيذ المرحلتين السابقتين، مساهمة منها في مساعدة البلدان الشقيقة في هذه المنطقة للتصدي لمشكلة القحط والجفاف التي تعاني منها منذ فترة غير قصيرة. ولا يفوتني ان اشير هنا الى ضرورة وفاء المجتمع الدولي عموما والدول الصناعية خصوصا بالتزاماتها تجاه اهداف استراتيجية التنمية الدولية وتنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالدول النامية ولاسيما غير الساحلية منها والدول الاقل نموا.

أيها الاخوة

لا يمكن في هذه العجالة ان احيط بكل القضايا التي تهمنا وتستدعي منا كل العناية والاهتمام، واذا كانت هناك قضايا لم يجر التطرق اليها، فان مرد ذلك ضيق المجال وليس التقليل من اهميتها، وانا على ثقة من ان اجتماعنا الراهن سيوفر فرصة ثمينة لتناول ودراسة العديد من القضايا والمسائل الاخرى في اللجان المعنية، كما سيتيح لنا انعقاد هذا المؤتمر على هذه الارض الطيبة المجال للتشاور والتنسيق ومواصلة المسيرة الخيرة التي أرسى دعائمها قادتنا من اجل تحقيق الامن والاستقرار لدولنا والرفاهية والرخاء والتقدم لشعوبنا.

هذا واسأل الله – جل جلاله – ان يوفقنا لما يحبه ويرضاه ويهيئ لنا من أمرنا رشدا، إنه سميع مجيب الدعوات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،